

اللبنانيون متدمرون من عوامل متعددة منها صعوبة تأمين البنزين والمازوت والاطمئنان إلى خدمات المستشفيات وإلى القدرة على تأمين أقساط الأبناء، واستمرار التفاهم ما بين الوزراء.

بداية الطريق للتصحيح تبدأ مع التوجه إلى صندوق النقد الدولي، وقد توافر لنا تمويل على مستوى 1.1 مليار دولار بشروط ميسرة من برنامج السحوبات الخاصة وكان لبنان من المشاركين في تأسيس هذا البرنامج الذي يؤمن تمويلًا للبلدان التي تعاني من ضيق على صعيد توافر العملات الأجنبية والتمويل هذا يكون لفترة طويلة ولقاء فوائد متدنية. طبقاً لـ 1.1 مليار دولار والتي ستعزز بتوافر قرض طويل الأمد من البنك الدولي على مستوى 400 مليون دولار، والمساعدات الغذائية والطبية التي تدفقت ومساعدات مالية للجيش اللبناني ونفقات القوات الدولية في الجنوب والتي نقدر أنها تؤدي إلى ستفاداة الاقتصاد اللبناني بما يساوي 500 مليون دولار سنوياً. جميع هذه المساعدات، والقروض والإنفاق تدعم حاجات الاقتصاد اللبناني بما يساوي ملياري دولار. وهذا التدفق المشكور لا يكفي لتحفيز الاقتصاد على النمو، فعلى تأمين 10-15 مليار دولار من التمويل الطويل المدى من صندوق النقد، وبنك الإنماء الأوروبي، وتأمين تأسيس شركة دولية لاستيراد المشتقات النفطية الكافية لحاجات لبنان فقط. جميع هذه النتائج تحتاج لانقضاء وقت يستغرق ما بين 4 و6 أشهر، ولن ينطلق برنامج إعادة النشاط وإحياء الثقة ما لم نتجاوز النتائج الكارثية لقرار التوقف عن تسديد قسم من فوائد قرض اليوروبوندرز وقد ساهمت وزيرة العدل سابقاً، أستاذة القانون في تعجيل ردود الفعل السلبية على قرار حكومة حسان دياب. ولنقل بصراحة إن أداء هذه الحكومة كان كارثياً على الاقتصاد، وها هو رئيس الوزراء الجديد يشير إلى تبديد 15 مليار دولار بسبب قرارات تلك الحكومة أو عجزها عن تنفيذ التزامات معينة.

يمكن بالتأكيد معالجة موضوع اليوروبوندرز خلال 4 أشهر في أحسن حال، وعندئذٍ يمكننا التوجه الفعلي لصندوق النقد خصوصاً بعد إنهاء جولات من المناقشات تسبق طلب القرض، وإن حصل القرض يكون مثلاً يُحتذى به مع البنك الأوروبي للإنماء وربما بعض الصناديق العربية التي أشاحت بنظرها عن حاجات لبنان بعد أن استمعت لرئيس الوزراء حسان دياب بعد توليه مسؤولية رئاسة مجلس الوزراء بشهر أن برنامج حكومته أنجز في شهر معالجة 97% من مستوجبات الإصلاح، والواقع أن حكومة حسان دياب بددت الموارد ولم تحقق أي إنجاز وتسببت في إعاقة تركيز حكومة قادرة على الفعل كما نأمل.

نعود هنا إلى موضوع استعادة النمو وتحقيق مقدار من الاستقرار النقدي فنشير إلى تطورات حدثت منذ ثلاث سنوات ربما تسهم في تسهيل مهمة إعادة إحياء نشاط الاقتصاد واستقرار سعر العملة.

لقد استمعنا إلى ادعاءات عديدة بأن ودائع المواطنين متوافرة لدى البنوك لكن سياسات البنوك في توفير الأموال من حسابات الزبائن، اقتصرت على تأمين مبلغ يقرب من 4 ملايين ل.ل مقابل كل 1000 دولار من حسابات الزبائن. وكان من المعلوم أن نسبة الدولار في حسابات الزبائن كانت تبلغ 80%، وبالتالي حجب المصرفيون بقراراتهم الاعتبائية عن المواطنين حقوقهم، وبالتالي وبسبب التضخم المتسارع في أسعار السلع والخدمات قلصت السحوبات الكبيرة (قبل 17 تشرين الأول 2019 وحتى تاريخه) حجم الودائع من 170 مليار دولار إلى حوالي 95 مليار دولار حالياً.

بكلام آخر حقوق المودعين تأكلتها حاجات العائلات سواء للغذاء والكساء ومعاشات الموظفين والانتقال وتأمين تحويلات لأبنائهم الذين يتابعون الدراسة في الخارج وتحويلات النافذين بما يساوي نسبة 50% من حجم الودائع. بكلام آخر إذا افترضنا أن علينا معالجة موضوع الودائع، وعاد الحديث الذي تكأثر عن ما يسمى بـ الـ Haircut أي حلقة قسم من الودائع، كما يحدث عند قص شعر الزبائن، والواقع المرير أن الهيركات تحققت ورافقها فقدان للثقة بالمصارف، وهنا واجهنا من قبل حكومة حسان دياب اقتراح اختصار عدد المصارف، وحصر العمل المصرفي بـ 5 أو 6 مصارف فقط، وكأن حصر عدد المصارف يؤمن الاستقرار المالي وحقوق المودعين، والواقع هو العكس تماماً فالمتمكنين بالشأن العام يريدون التحكم بأموال الناس بعد ان تأكلت سياساتهم وممارسة المصارف أكثر من نصف مدخراتهم.

إن عقم سياسات الحكومات السابقة تجلّى من خلال انخفاض حجم الودائع، وعدم توافر زيادات في الودائع خصوصاً وأن اللبنانيين العاملين في الخارج، سواء زاروا لبنان ام لا، تمنعوا عن التحويل إلى المصارف بسبب تجميد الأموال، وبدأوا يحملون الاموال نقدًا أو إرسالها نقدًا بتحويلات تؤمن للمستفيدين في حدود معينة قد تبلغ 7500 دولار لأي تحويل.

البرهان الواضح على عقم اقتراح الـ 5 أو 6 مصارف يتجلّى من الأوضاع التالية التي كانت واضحة للوزراء ومنهم وزيرة العدل المتحمسة لتجميد مدفوعات اليوروبوندرز ووزير الاقتصاد الذي كان من كبار المتحمسين لإلغاء فوائد اليوروبوندرز والتوجه إلى حل الـ 5 أو 6 مصارف.

الودائع في لبنان الذي كان لديه 61 مصرفاً تجارياً مع فروع في الخارج تؤمن 40% من الودائع بلغت لدى 5 مصارف الكبرى 80% من الودائع، ومن هذه البنوك الخمسة كانت مصاعب التسديد ومتاعب السحوبات أوسع ما يكون لدى البنوك الثلاثة الكبرى والتي لا يجوز استمرارها ما لم تسجل على أملاك وأموال رؤساء مجالس إدارتها ومدراءها العاميين إشارات تسمح بتسويقها علناً في حال توضح إفلاس البنوك المعنية أو إقدام بعضها على الاندماج مع بنوك أصغر وأصدق.

لقد أشرنا في مقال آخر إلى أن بنك سوريا ولبنان يتمتع بسيولة تؤمن الودائع لجميع المودعين، والأمر ذاته يسري على البنك اللبناني السويسري وبنك سارادار الذي اتخذ خطوات وقائية.

ليت لبنان يستعيد عافيته ويكون لدينا عدد أكبر من المصارف المتأنيبة والمدراء الشرفاء.